الخياط وابو العلاء الحافظ وصاحب التجريد وابن شريح وابو الحسن بن فارس وذهب سائر القراء
الى الامالة وطرد الثلاثة وكثير قولين بين ساكن قوى وضعيف وهذا المتيار ابن مجاهد وجماعة
من اصحابه وبه قطع صاحب التيسير وصاحبا التلخيص وصاحب العنوان وابنا غلبون وابو الحسين
والمهدوى والشاطبى وغيرهم وذكر الرازى فى غير التيسير وذكر ابو معشر مكى
الخلاف فيها عن اصحاب ابن مجاهد وهو مذهب ابى الفتح فارس بن احمد ومكى ابى الحسن عبد الباقى
وروى عمه فقال سالت ابا سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى عن هذا الذى اختاره ابو طاهر فقال
لا وجه له لان هذه الها طرف والها عمران لا يمال فيه الحرف المستعلى ولا عبرة بثالثة القران لعطف الفى
وبرضى الحلوانى جواز الامالة فيهما فكل اجتمعوا على الامالة لقوة الامالة فى الاطراف فى موضع
التغيير لما نابت الها فى الوقف حيث يا الالف اذا عدمت الالف نحو مكه وقطرة اشترى والوقف بها حينئذ
صحيح او ذهب جماعة من اهل العراق الى الجزاء الها هنا والها بحرى الاحرف العشرة التى مجراها التسليم فى
فلم يميلوا عندها من حيث انها من احرف الحلق ايضا فكان لها حكم اخواتها وهذا مذهب ابى
الحسن بن فارس وابى طاهر بن سوار وابى العز القلانسى وابى الفتح بن شيطا وابى القسم بن الخيام
وابى العلاء الهمذانى وغيرهم الا ان الهمذانى مستثنى قطع بامالة الفها اذا كانت بعد كسرة متصلة
نحو فاكهة وبالفتح اذا انفصل بينهما ساكن نحو وجيء وهذا ظاهر عبارة صاحب العنوان
من المصريين وبعض اهل الاداء من المصريين والمغاربة اجتملوا فى الحرف الثالث الاربعة
وظاهر عبارة التيسير اطلاق الامالة عندنا وحكاه ايضا الجلوى وحكى عن نجبى الطبرى الامالة
اذا وقع قبل الهاء كسرة ساكن كسرا قليلا ولم يكسر وكذا عند ابن بليمة والمطوق كذا مذهب العنوان فى الهاء سواء يميلها اذا كان قبلها ساكن
شرط واعتبر ما قبل الثلثة الاخيرة كذا مذهب العنوان فى الهاء سواء يميلها اذا كان قبلها ساكن
واستثنى من الساكن الالف نحو براه وما ذكرناه اولا هو المختار وعليه العمل وبه نأخذ والله تعالى اعلم
وذهب آخرون الى اطلاق الامالة عند جميع الحرف ولم يستثنوا شيئا سوى الالف كما تقدم واجروا الحرف
الحلق والاستعلاء والحرف المجرى مجراهما فى الحرف ولم يغيروا بشيء منها الا اشترطوا فيها اشرفا وهذا مذهب
ابى بكر بن الانبارى وابن شنبوذ وابن مقسم وابى مزاحم الخاقانى وابى الفتح فارس بن احمد وابى الحسن
عبد الباقى قال لعلم اساعد به قرا الدانى على ابى الفتح المذكور وبه قال السيرافى وثعلب والفرا
وذهب جماعة من اهل الاداء الى الامالة عن حمزة من روايتيه وروى ذلك عنه كما ذكره عن الكسائى
وروى ذلك عنه ابو القسم الهذلى فى الكامل ولم يجاوز عنه فيه خلفا بل جعله والكسائى سواء ورواه
ايضا عنه ابو العز القلانسى الحافظ ابو العلاء وابو طاهر بن سوار وغيرهم من طريق الشهرزورى
الا ان ابن سوار خصه برواية خلف وابو حمدون عن سليم ولم يخصه بشيء عن حمزة وذلك
رواية بل اطلقوا الامالة لحمزة من جميع رواته وكذا رواه ابو مزاحم الخاقانى ورواه ابن الانبارى
عن اصحابه عن خلف وحكى ذلك ابو عمرو الدانى فى جامعه عن حمزة من روايتيه خلف وخلاد

والمزيد الهذلى بالامالة ايضا عن خلف فى اختياره وعن الاخفش عن اصحابه عن ابن عامر وعن الحلوانى
عن الازرق عن ورش وغيرهم امالة محضة وعن باقى اصحاب ابن عامر وابى عمرو وابى يعقوب بين
اللفظين ولما حكى الدانى عن ابن شنبوذ عن اصحابه رواية نافع وابى عمرو امالها الثلاثة قال
عقيب ذلك ولا يعرف احد من اهل الاداء بحرى نافع ولا ابى عمرو فى جميع الامصار غير الفيح قال والحسب
الامالة التى رواها ابن شنبوذ عن نافع وابى عمرو انما بين بين وليست بخالصه قلت والذى
عليه العمل عند ائمة الامصار هو الفتح عن جميع القراء الا ما ذكرناه عن الكسائى وما ذكر عن حمزة والله تعالى اعلم
تنبيهات الاول قول سيبويه فيما تقدم انما امليت لها ما شبهها لها بالالف مراده الالف المنقلبة
خاصة لا الالف المنقلبة عن الياء او وجه الشبه بين هذه الها والالف انها زائدان وانها للتانيث
وانها اساكنان وانها مشتوح ما قبلها وانها من مخرج واحد عند الاكثرين او تربيع المخرج على ما
قررنا وانهما احرفان خفيان وقد يجتاح كل واحد منهما ان يبين بعدم كما بينوا الف الندبة فى الوقف
بالياء سعدى نحو وازياده وبيّنوا الها الاضمار بالواو والياء نحو ضربه زيد ومررت به عمرو كما هو مقرر
تنبيه اشتمل هذا الكلام على اوجه من الشبه الخاص بالالف والهاء الذين للتانيث وعلى اوجه من الشبه
العام بين الهاء والالف مطلقا وان كانا غير التانيث واذا يتقرر اتفاق الالف والها على الجملة وزاد
هذه الكلمة التى للتانيث بحال الخصوص اتفاقهما مع الف التانيث على الخصوص فى الدلالة على معنى التانيث
ولانت الف التانيث تمال بشبهها بالالف المنقلبة عن الياء اما الواو هرى الهاء جاز على الف التانيث الشبه
بالامالة بالالف المنقلبة عن الياء وهذه الاوظاهر التانى اختلفوا فى هاء التانيث هل هى مما تمال
او ان الحمال هو ما قبلها وانها تعتبر من المحدثين الا الاول وهو مذهب جماعة من المحققين
ابو عمرو الدانى وابو العباس المهدوى وابو عبد الله بن سفين وابو عبد الله بن شريح وابو القسم الشاطبى
وغيرهم وهو مذهب الجمهور ذكره ابو العلاء وابو العز وابن الخيام وابو الطاهر
ابن خلف وابو محمد بن سبطا الخياط وابن سوار وغيرهم والاول اقرب الى القياس وهو ظاهر كلام سيبويه
حيث قال شبهت الها بالالف يعنى الامالة والثانى اظهر فى اللفظ وابين فى الصورة وما ينبغى ان يكون
بين القولين خلاف فيما اعتبار الحمال الامالة وانه بقرب الفتح بين الكسرة والالف من الياء فان هذه
الها يمكن ان يدعى بقربها من الياء وانه تحجز فيها نقرب من الكسرة وهذا معنى الانحراف الذى
ذكر قال بقوله وما اعتبار ان الها اميلت فلا بد ان تصحبها حال الاسم المضمر حتى تخالف
حالها اذا لم تكن قبلها عمال وان لم تكن الحال من جنس المقرب الى الياء بحتى فى ذلك المقدار اما لة
وهذا مما تخالف فيه مكى ومن قال بقوله فعاد النزاع فى ذلك لفظيا اذ لم يمكن ان نفرق بين القولين
بلفظ والله تعالى اعلم الثالث ها التانيث نحو كتابيه وحسابيه وما لديه وبنسته لا يدخلها الامالة
لان من ضرورة امالتها كسر ما قبلها وهى انما اتى بها ليا نا للفتحة قبلها فمتى ما قدر امالتها لمجاورة
الكسرة اجتلبت وقال الهذلى فى الامالة فيها بسببه وقد اجاز ها الخاقانى وثعلب قال